الجمهورية التونسية **باردو في 07 مارس 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد9** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في بعض مشاريع الدساتير المتضمنة لهيئات دستورية.
الحاضرون:جميع أعضاء مع اعتذار السيدين عبد المنعم كرير والناصر ابراهمي والآنسة ربيعة النجلاوي وبحضور السيد النائب نجيب حسني.

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها الثامنة يوم الأربعاء 07 مارس 2012 على الساعة 09 و50 د بحضور كامل أعضائها مع اعتذار السيدين عبد المنعم كرير والناصر ابراهمي والآنسة ربيعة النجلاوي، وافتتحت الجلسة برئاسة السيد جمال الطوير وذلك عبر مواصلة النقاش في نماذج من الدساتير المتضمنة لهيئات دستورية .

***دستور الستاذ يوسف عبيد-المحامي لدى التعقيب-:**
دار نقاش مطوّل حول الدستور المقترح من قبل الأستاذ يوسف عبيد شارك فيه تباعا كل من السادة والسيدات عبد السلام شعبان وآسيا النفاتي وعبد الباسط بن الشيخ ونادية شعبان والبشير شمام ودليلة بوعين ومحمد الحبيب هرقام ومنير بن هنية ومحمد كريم كريفة وتمحور هذا النقاش حول الطريقة المعتمدة في الدستور موضوع الدرس والمتمثلة عرض الهيئات الدستورية بشكل متفرّق دون أن يقوم بإفرادها بباب خاصّ وانتقد المتدخلون هذه المنهجية التي تفتقر للوضوح في العرض واعتبر السيد منير هنية أن الاكتفاء بالاشارة للهيئات صلب الفصول دون توضيح لمهامها وتركيبتها يفقدها دورها الرقابي المتمثل في حماية المبادئ الكبرى للدستور وذكر بأنه لا بد من تحديد المعايير الخاصة بهذه الهيئات قبل التفكير في تبويبها .

وأكد السيد محمد كريم كريفة أن هذه الهيئات من الثوابت فإذا ما أنشأنا هيئة مستقلة للانتخابات فهي ستبقى فترة طويلة جدا ويجب أن تتضمن التوطئة جملة المبادئ التي يجب الحفاظ عليها كما ينبغي أن نفرد هذه الهيئات بباب خاص حتى تحمي هذه المبادئ ودعمت الآنسة آسيا النفاتي هذا الموقف داعية إلى عدم ترك المجال للتشريع كي يتدخل في تحديد هذه الهيئات ، واستنتج السيد عبد السلام شعبان أنه يجب تحقيق التوازن بين الحاجة للاستمرارية والثبات في هذه الهيئات وعدم مصادرة حقوق الأجيال القادمة في تحوير هذه الهيئات حسب حاجاتهم المستقبلية.

***دستور –دستورنا-:**

تضمن هذا الدستور بابا ثالثا هو باب الرقابة الديمقراطية انقسم إلى اربعة أقسام: قسم أول خاص بالرقابة على الانتخابات وثان خاص بالسياست العمومية وثالث حاص بالاعلام والمعطيات الشخصية أما الباب الاخير فيهم المديونية العمومية وأحدث ضمن هذه الأقسام مجموعة من الهيئات الدستورية .

واعتبر السيد محمد كريم كريفة أن هذا التصور ناقص لأنه لا يتضمن الهيئات المهنية وانتقد التركيبة المقترحة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي نكون بالتعيين مما لا يضمن الاستقلالية المرجوة كما أن إنشاء الفروع الجهوية والمحلية حسب الضرورة كما اقترح هذا الدستور لا يؤدي إلى قيام هيئة مستقلة قويّة ومستقلة كما نريد ودعمت السيدة دليلة بوعين والسادة عبد السلام شعبان هذه الأفكار.

وأثارت السيدة حبيبة التريكي مسالة عدم اختصاص هذه الهيئة في الاستفتاء وانتقدت السيدة نادية شعبان استعمال مفهوم الرقابة الذي يرتبط بخلفياتنا الفكرية باعتبار خروجنا حديثا من الدكتاتورية بالتالي من الأفضل عدم استعمال عبارات قد لا تتفق مع الأجيال القادمة وشاطر السيد المهدي بن غربية هذا الرأي معتبرا أن هذا الدستور يدخل في التفاصيل ويقيد السلطة كثيرا فهو دستور ينظر إلى الخلف ونحن نريد دستورا ينظر إلى المستقبل وركز على هيئة المديونية واعتبر أنه من غير المعقول تحديد سياسة التداين

وتدخل السيد نعمان الفهري ليطرح ضرورة الاتفاق على منهجية عامة لصياغة الدستور تتعلق بمدى طوله وبالعبارات التي ينبغي أن نستعملها هل تكون معقدة

أو بسيطة ولون هذا الدستور هل نستعمل عبارات متجذرة في تاريخنا أو عبارات تقنية علمية وهل يكون دستورا محافظا أو دستورا طلائعيا ينظر للمستقبل وأكد إفراد الهيئات الدستورية بباب مستقل.

***دستور الصادق بلعيد:**

تدخل في هذا الدستور السادة والسيدات عبد الباسط بن الشيخ ودليلة بوعين وحبيبة التريكي ووسام ياسين وعبد العزيز شعبان وجمال الطوير ونعمان الفهري.

ودار الجدل حول مجلس الجهات المقترح صلب دستور الأستاذ الصادق بلعيد والذي اعتبره غالب المتدخلين اقرب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المجلس الخاص بالتنمية الوطنية المقترح كهيئة دستورية وأكد السيد جمال الطوير عدم وجود تصور واضح صلب هذا الدستور وأن هذا المجلس لا فائدة منه لو اعتمدما نظام الغرفتين.

ولاحظ السيد سليمان هلال التنصيص على المجلس الدستوري ومجلس الدولة والمحكمة العليا للجمهورية صلب دستور الأستاذ الصادق بلعيد واعتبرها هيئات دستورية.

واقترح السيد وسام ياسين اعتماد عبارة التنمية المستدامة التي قد تحتوي أغلب الاهداف التي نريد تحقيقها من هذه الهيئة الدستورية وثمن السيد عبد العزيز شعبان فكرة هذا المجلس الذي سيحقق التوازن بين الجهات.

وتساءل السيد نعمان الفهري هل أن مجموع الهيئات الدستورية المقترحة يساوي غرفة ثانية؟ فأجابته السيدة حبيبة التريكي أن الهيئة المستقلة للانتخابات لا يمكن أن تكون داخل غرفة ثانية.

***دستور حزب العدل والتنمية:**

اعتبر السيدين نعمان الفهري وعبد الباسط بن الشيخ والسيدة حبيبة التريكي أن هذا الدستور غير صلب ولا يحتوي على باب واضح للهيئات الدستورية وأنه يعطي للمحكمة الدستورية صلاحيات كبيرة جدا وغير منطقية ولا يكرس بوضوح هيئات دستورية مستقلة.

ملاحظة:

دار نقاش حول منهجية العمل وتم اقتراح الاستماع لعدد من أساتذة القانون الدستوري وتكوين فرق عمل تتكفل بجرد بقية الدساتير المقترحة لاستخراج الهيئات الدستورية الممكن إدراجها بالدستور.
واتفق اعضاء اللجنة على مواصلة الاطلاع الجماعي على بقية الدساتير مع المشاركة يومي الاثنين والثلاثاء 12و13مارس 2012 في ندوة"الاطار القانوني للانتخابات المقبلة بتونس" بنزل الشيراتون.

رئيس اللجنة **المقرر**